وقفة

*عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

نحن وحرية الصحافة في يومها العالمي

في كل عام، تشارك مملكة البحرين المجتمع الدولي الاحتفاء بـ "اليوم العالمي لحرية الصحافة"، وفي كل عام يتجدد العهد وتترسخ العزيمة والإصرار على اللحاق والالتزام بالقيم الحقيقية لحرية الصحافة والتعبير، التعبير الصادق الأمين، والحرية المسؤولة بأبعادها الأخلاقية والمهنية والرسالية.

في البحرين، نحن لا ندّعي الكمال، ولا نزعم أننا بلغنا المدى المنشود من حرية التعبير، لكن ما نملكه هو الصراحة في التعامل مع هذه القيمة، والجدية في العمل على تعزيزها ضمن واقعنا السياسي والاجتماعي، بما يراعي خصوصيتنا ويحترم في الوقت ذاته المعايير المهنية العالمية. نعم، نطمح إلى تطوير التشريعات، وتعزيز استقلالية المؤسسات الإعلامية، وتوسيع هامش التعبير، لكننا لا نفعل ذلك تحت ضغط الشعارات أو مقايضة الصورة أمام الخارج، بل من منطلق داخلي وطني ينبع من قناعة راسخة بأن حرية الصحافة ركيزة ضرورية للتنمية والاستقرار والعدالة.

والتاريخ يقف شاهدًا على أن صاحب الجلالة مليكنا المعظم الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء، حفظه الله، يتصدران ويرعيان الجهود الوطنية نحو تحقيق وصون حرية الصحافة في مملكة البحرين، فجلالة الملك يحرص في كل عام، في يوم الاحتفال، على توجيه كلمة ملهمة ومشجعة لرجال الصحافة والإعلام؛ يشد بها من أزرهم، ويؤكد التزام الدولة الراسخ بدعم حرية الكلمة ضمن إطار من المسؤولية الوطنية والمهنية.

بينما يولي سمو ولي العهد رئيس الوزراء اهتمامًا خاصًا بـ "يوم الصحافة البحرينية"، في السابع من مايو، من خلال تكريم نخبة من الصحافيين والإعلاميين بمنحهم "جوائز رئيس مجلس الوزراء للصحافة"، في مبادرة ترسّخ ثقافة التقدير وتعزز مكانة الصحافي في صميم المشروع الإصلاحي الوطني.

وبمثل هذه المبادرات وغيرها، تمضي القيادة البحرينية برؤية واضحة نحو توجيه دفة الإعلام الوطني بكل حيطة واتزان، في محيط مليء بالتحديات والمتغيرات، وفي عالم يختلط فيه الزيف بالحقيقة، وتتوسع فيه أساليب التضليل والتشويه والتعتيم المنهجي، ويختفي فيه الفارق بين المهنية والتوظيف السياسي.

أنظر، كمثال واحد فقط، إلى حال أشقائنا الفلسطينيين، وما حدث في غزة، وما يزال، من مجازر وجرائم وتصفيات عرقية، وصحافة العالم الحر تمارس "حرية الصمت"، بحيث بات المشهد الصحافي العالمي، في كثير من الحالات، ساحة واسعة للازدواجية والنفاق، تُمارَس فيها أقسى أشكال التستر والتواطؤ. تُغض الأنظار عن الجرائم والانتهاكات متى ما كانت تصب في صالح قوى نافذة أو أنظمة بعينها، وتُمنَح المنابر فقط لما ينسجم مع السرديات الرسمية أو يخدم مصالح القوى الكبرى. وهنا يبرز السؤال الجوهري: هل الصحفيون شركاء في هذه اللعبة؟ أم أنهم مجرد ضحايا لها؟

كثيرًا ما يتعذر التمييز بين الصحفي الذي باع قلمه طواعية، وبين ذلك الذي فُرضت عليه قيود الصمت والإذعان. بعضهم اختار أن يكون جزءًا من آلية التوجيه والتضليل، مدفوعًا بالطموح أو الخوف، بينما آخرون يكتبون تحت وطأة التهديد، أو ضمن شروط مؤسسية لا تتيح لهم التنفس بحرية.

في الحصيلة، تتآكل مكانة الصحافة كسلطة رقابية ورسالية، ويتحول الصحفي من "ضمير المجتمع" إلى مجرّد ناقل لما يُملى عليه. وتغدو المؤسسات الإعلامية، التي كانت تُعد حصونًا للحقيقة، أدوات صقيلة في يد السلطة، تنشر ما يُراد لها نشره، وتسكت عن ما يجب أن يُقال.

ولم يعد الإعلام مجرد ناقل للأحداث، بل أصبح أحد صُنّاعها، بل وأخطرهم. تُخاض اليوم الحروب بالكلمات والصور لا أقل مما تُخاض بالأسلحة والنيران. تُدار المعارك النفسية من استوديوهات وغرف الأخبار، ويُعاد تشكيل وعي المجتمعات عبر التقارير والبرامج والنشرات.

الآلة الإعلامية الحديثة تمارس ما يشبه "الهندسة النفسية"، تُنتج الوقائع وتُوجّه الإدراك، وتزرع الخوف أو الكراهية أو الخضوع، حسب المطلوب. والأدهى أن أكثر الجهات تورطًا في التضليل الإعلامي هي نفسها من تحتكر الحديث عن "حرية الصحافة" و "المهنية الإعلامية" فتغدو الصحافة واجهة أنيقة لخداع منظم.

وراء هذا المشهد، وفي الكثير من الدول التي تدعي التقدم، تقف الدولة الخفية: ذلك الكيان غير المرئي الذي لا يظهر في الصورة، لكنه يتحكم في تفاصيلها. إنه التحالف العميق بين مراكز النفوذ السياسية والمالية والأمنية، الذي يتجاوز الدولة العميقة بمفهومها الكلاسيكي ليشمل شبكات التأثير العابرة للحدود.

في هذا السياق، لم تعد الصحافة حرة، بل مشروطة وموجهة. يُحدَّد ما يُقال وما لا يُقال، لا بناءً على معايير مهنية، بل حسب حسابات السلطة والمصالح. وتُصبح غرف الأخبار امتدادًا ناعمًا لمراكز القرار، لا منصات حرة لصوت الناس.

ومع دخول الذكاء الاصطناعي إلى ميدان الإعلام، تعمقت اللعبة وتعقدت. فالخوارزميات لا تنقل الأخبار فحسب، بل تنتقيها وتُعيد ترتيبها وتُرجّح ما يُعرض منها وما يُخفى. وتُمارَس الرقابة الآن لا من قبل الرقيب البشري، بل من خلال أنظمة ذكية تبدو محايدة، لكنها تحمل في طيّاتها ميولًا مضمرة وبرمجيات مصمّمة على أساس مصالح وتوجهات معينة.

لقد أصبحت الخوارزميات هي الحَكم غير المُعلَن في معركة الرأي العام، تُقرر ما نراه، وما يُدفن، وما يُدفع إلى الصدارة. وهكذا، تتحول حرية الصحافة إلى وهم رقمي، تتحكم فيه آلات لا تُحاسَب، لكنها تُشكّل العقول والتوجهات.

وفي ظل هذا المشهد المربك، لم تعد حرية الصحافة مسألة أخلاقية أو قانونية فحسب، بل أصبحت قضية وعي وبقاء. لم تعد المسألة "ماذا نعرف؟" بل "من يُقرر ما نعرفه؟" و "من يملك سلطة حجب الحقيقة أو تشويهها؟".

لقد تحولت حرية الصحافة في الغرب على سبيل المثال إلى خديعة كبرى، تُرفع كشعار وتُمارَس كنقيض. وإذا لم يُطرح السؤال الجاد: من يُمسك بالميكروفون؟ ومن يُمنع من الوصول إليه؟ فسيظل احتفالنا بحرية الصحافة مجرد طقس سنوي، نُردده ونحن نغض الطرف عن الحقيقة، أو ندفنها تحت ركام الشعارات.

"الصافي" المستورد لا يعوض المحلي

مواطنون لـ "البلاد": صيد المحظور مستمر.. وبيعه "من تحت الطاولة"

كاظم سعيد

علي إبراهيم

علي سلمان

مجيد

محمد يوسف

البلاد | شيماء عبدالكريم

إشادة واسعة بقرار الحظر الذي يعزز مستقبل الثروة السمكية

بعض الباعة يتهربون من الرقابة ببيع الأسماك المحظور صيدها عن طريق التوصيل إلى المنازل

على الرغم من استمرار فترة سريان حظر صيد أسماك الشعري والصافي والعندق، التي بدأت مطلع شهر أبريل الماضي وتستمر حتى 31 مايو 2025، بموجب القرار رقم (2) لسنة 2024 بشأن حظر صيد أسماك الشعري والصافي والعندق، إلا أن هذه الأنواع من الأسماك ما زالت لم تنقطع عن الأسواق المحلية؛ وذلك لتوافرها بصنوف مستوردة من دول مجاورة.

وقد أبدى الجزافون والصيادون المحليون التزامًا تامًا بتنفيذ قرار الحظر، إذ استبدلوا الأسماك المحلية بأنواع مماثلة مستوردة تماشيًا مع الإجراءات البيئية المعتمدة، وقد حظي القرار بإشادة واسعة، إذ يعده العديد من المتخصصين خطوة مهمة لحماية الثروة البحرية، إلا أن بعضهم الآخر ما يزال يخالف القرار، إذ يواصل صيد هذه الأنواع من الأسماك وبيعها خارج إطار السوق الرسمية، إما عبر الاتصالات الهاتفية أو عبر توصيلها مباشرة إلى منازل الزبائن، تهربًا من الرقابة والعقوبات، وقد رصدت "البلاد" في جولتها في أسواق بيع السمك التزامًا تامًا من البائعين بقرار الحظر في العلن.

وفي هذا الصدد، أشار الجزاف مجيد في حديثة "للبلاد"، إلى أن قرار الحظر أضعف إقبال المواطنين على شراء السمك، لافتًا إلى أنهم كجزافين يعتمدون على بيع الأنواع المستوردة من الخارج، فضلًا عن توافر بعض الأنواع المحلية من الأسماك التي لم يشملها قرار الحظر، مثل القرقفان، الكنعد، سمك اللحلاح، القرضي، والهامور.

وبيّن أن أسعار الأسماك المستوردة مرتفعة التكلفة مقارنة بنظيرتها المحلية، مستدركا أن المنتج المحلي لو كان متوافرا فسيباع بسعر أقل.

وأردف أن قرار حظر صيد سمك الشعري والصافي والعندق له جانب إيجابي وآخر سلبي، لافتًا إلى أن من سلبيات القرار أن الصياد لا يستطيع دخول البحر لصيد نوع واحد فقط من الأسماك، لذا فإن الإقبال على شراء الأسماك المستوردة من قبل الزبائن بات ضعيفًا؛ لأن الشعب البحريني قد تعود على السمك المحلي.

وفي سياق متصل، بين الصياد كاظم سعيد أن قرار الحظر قد أثّر على كمية البيع، بحيث أصبح ضعيفًا، لافتًا إلى أن القرار قد أضرّ بالبحارة، خصوصا أن موسم سمك الصافي والشعري يصادف هذا الوقت.

وفي الموضوع ذاته، قال المواطن علي سلمان إن القرار يحمل فوائد مستقبلية للبحارة، لكنه يضر بهم في الوقت الحالي.

وقال المواطن محمد يوسف، إن قرار الحظر يحمل جانبين أحدهما إيجابي، والآخر سلبي، إذ إنه يحمي الثروة السمكية، إلا أنه يَحرِم المواطن في الوقت ذاته من أكل أصناف الصافي والشعري والعندق أثناء فترة الحظر، مبينًا أنه يمكن الاعتماد على الأصناف البديلة في فترة الحظر عوضًا عن الحرمان من أكل هذه الأصناف بشكل نهائي.

وأيّد المواطن علي إبراهيم قرار الحظر لحماية الثروة السمكية في البلاد؛ كون السمك الوجبة المفضلة لدى الشعب البحريني، إذ يُعدّ القرار إيجابيًا لأنه يحافظ على البيئة البحرية ويضمن استدامة المخزون السمكي في البحر، ويستطيع المواطن أن يصبر في هذه الفترة ويأكل الأصناف ذاتها مستوردة.

وكان المجلس الأعلى للبيئة قد أعلن نهاية مارس، بدء سريان فترة حظر صيد أسماك الشعري والصافي والعندق، ابتداء من 1 أبريل حتى 31 مايو 2025، بموجب القرار رقم (2) لسنة 2024 بشأن حظر صيد أسماك الشعري والصافي والعندق.

وأشار المجلس إلى أن القرار يأتي في إطار الإجراءات التي تتخذها مملكة البحرين للمحافظة على الثروة السمكية، والسعي لاستعادة التوازن البيئي، وإعادة تأهيل النظام الإيكولوجي، وزيادة كمية وأنواع الأسماك المعروضة في الأسواق المحلية.

وأوضح المجلس، أن قرار الحظر ينص على حظر صيد أسماك الشعري والصافي والعندق في المياه الإقليمية لمملكة البحرين في شهري أبريل ومايو من كل عام، ويجب على الصياد الذي تقع في معدات صيده هذه الأنواع من الأسماك وقت الحظر أن يبادر إلى إطلاقها في البحر، مع مراعاة العناية اللازمة لسلامتها.